

السياسة اللغوية في وسائل الإعلام في المنطقة العربية

Linguistic policy in the media in the Arab region

أبوبكر زروقي¹¹ جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، aboubaker@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/30 تاريخ القبول: 2023 /03/02 تاريخ النشر: 2023/12/10

ملخص: يتناول هذا المقال السياسة اللغوية في وسائل الإعلام في المنطقة العربية، حيث يعمل على إمعان النظر في المفاهيم الدقيقة للسياسات اللغوية وتاريخ التأسيس لها في دول العالم عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً، والغاية من انتهاج هذه السياسات، والمجالات التي يمكن وضعها فيها، متخذين من الحقل الإعلامي نموذجاً هاماً وفاعلاً بكل أشكاله السمعية والمرئية وغيرها. يهدف المقال لبلوغ قيمة السياسة اللغوية وأهميتها، وكذا خطورتها ضمن ما يعرف بـ"الأمن اللغوي" للدول العربية على اعتبار أن الأمن اللغوي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. **كلمات مفتاحية:** أمن؛ إعلام؛ لغة؛ سياسة؛ منطقة؛ عربية.

Abstract:

This article deals with the subject of language policy in the media in the Arab region, as it researches the basic concepts and history of language policies in the countries of the world in general and in the Arab region in particular, as well as knowing the purpose of adopting these policies, and the areas in which they can be placed, taking from the media field An important and effective model in all its audio, visual and other forms.

The article aims to know the importance of language policy, as well as its seriousness within what is known as "linguistic security" for Arab countries, given that linguistic security is no less important than political, economic and social security.

Keywords:

security; Media; language; politics; region; Arabic

المؤلف المرسل: أبوبكر زروقي، الإيميل: aboubaker@univ-biskra.dz

مقدمة:

تكتسي السياسات اللغوية أهمية بالغة في حياة الأمم والشعوب والدول، ذلك أن اللغة قيمة بالغة في حياة الإنسان، إذ تمثل وعاء أفكاره وحاملة قيمه وعاداته، وترجمان تاريخه وحضارته. ولقد اهتمت الكثير من الدول برسم السياسة اللغوية للدولة والشعب والمؤسسات بانتهاج مجموعة من الخطط والمناهج للترويج للغة الرسمية وحمايتها من آثار التماس اللغوي والعولمة الثقافية، وذلك لأجل الحفاظ على الأمن اللغوي للدولة والمجتمع، على اعتبار أن الأمن اللغوي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر وسائل الإعلام أحد أهم الحقول الفاعلة التي تعمل الدول والحكومات على إنفاذ السياسات اللغوية والثقافية عليها، على اعتبار أن وسائل الإعلام هي الوجبة اللغوية الأكثر تناولا من قبل المتلقين مستمعين كانوا أم مشاهدين، كما أن درجة التأثير لوسائل الإعلام على المتلقي عالية جدا، إذا تغير مزاجه اللغوي وتفكيره وأذواقه، إذ لا يغفل أي باحث ما لوسائل الإعلام من أهمية بالغة في ترقية اللغات الوطنية. وبناء على ما سبق تنطلق إشكالية الموضوع من النقاط الآتية:

أين تكمن أهمية أن يكون للمجتمع لغة رسمية ووطنية؟

ما خطورة التماس اللغوية وانفلات اللغة الجامعة في المجتمع والمؤسسات وخصوصا وسائل الإعلام في المنطقة العربية؟

ما هي أهم الآليات المتخذة لرسم السياسة اللغوية في المنطقة العربية؟ وهل نحن بحاجة لانتهاج سياسة "اللغة الجامعة" في وسائل الإعلام الأكثر تأثيرا؟.

1. بيان ضبط السياسة اللغوية وقيمتها

تُعرّف السياسة اللغوية بأنها ((نشاط تضطلع به الدولة وتنتج عنه حُطّة تصادق عليها مجالسها التشريعية ويتمُّ بموجبها ترتيب المشهد اللساني في البلاد، خاصة اختيار اللغة الرسمية). ويُصنّف على السياسة اللغوية للدولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها. وأحيانا لا توجد نصوص قانونية متعلّقة بالسياسة اللغوية، فتُستشفّ تلك السياسة من الممارسات الفعلية)) (حجازي م.، 2009، صفحة 184). هذه

الممارسة الفعلية يتم تطبيقها في قطاعات كثيرة منها الإعلام والتعليم والإشهار ولافتات المحلات والمراسلات الإدارية.. الخ. هذه العملية تعرف بالسياسة اللغوية أو التخطيط اللغوي أو التدبير اللغوي.

ويرى عالم اللسانيات الفرنسي "جون لويس كالفني" أن السياسة اللغوية هي: ((القرارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغات والحياة الاجتماعية داخل الدولة)) (Calvet, 1999, pp.154-155). هذه القرارات الواعية تكون في شكل تشريعات وقوانين وإجراءات للعمل على إلزام استعمال اللغة الرسمية والوطنية في الفضاء التعليمي والإعلامي والاجتماعي. وذلك لضمان رقي المجتمع واكتفائه الذاتي ثقافياً، فالسياسات اللغوية والتعليمية والإعلامية هي من السياسات التي تشارك في إيجاد التنمية البشرية وتعزيزها. (القاسمي، التعريب والتنمية البشرية، 2009، الصفحات 135-146). وتعتمد الدول والحكومات آليات في تطبيق سياساتها اللغوية، وتتركز هذه الآليات حول مسح الاحتياجات وتحليلها؛ اختيار لغة مشتركة؛ تنمية هذه اللغة (بتقعيدها، وتقييسها، وإغنائها لفظاً وتركيباً وأسلوباً وكتابة وطباعة وحوسبة)؛ وتيسير استعمالها من قبل جميع المواطنين في الدولة (حجازي م.، 2009، صفحة 185). تعلمها؛ ونشرها، وتشجيع استعمالها.

إن من أشهر الأمثلة على نجاح السياسة اللغوية وإيجاد لغة مشتركة تكون أساساً لوحدة الأمة، السياسة اللغوية الألمانية. فقبل الوحدة الألمانية في سنة 1871، كانت هنالك تسع وثلاثون ولاية ألمانية تستعمل ثلاث لغات أو لهجات ذات أصل ألماني لا يتم التفاهم بين الناطقين بها. ثم عمل اللغويون، خاصة الأخوين يعقوب غريم (1785-1863م) وفيلهلم غريم (1768-1859) على إيجاد لغة ألمانية فصيحة مشتركة بين تلك اللغات أو اللهجات الثلاث، ثم نشرها بالتعليم والإعلام حتى صار الألمان اليوم يتحدثون بهذه اللغة الفصيحة المشتركة ونسي معظمهم لهجته السابقة، كما يفسيّر علماء النفس السلوكيون ذلك بأن اللغة عادات لفظية، والعادات تُكتسب بالتكرار والتعزيز. فالطفل، بعد ولادته، يسمع لغة الأم مراراً وتكراراً مدة عام تقريباً قبل أن يأخذ في الكلام تدريجياً. ولهذا فإن الأطفال الذين يجلسون اليوم أمام شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام أكثر من جلوسهم في قاعة الدرس بالمدرسة أو مع والديهم، يتعلمون اللغة من الإعلام أكثر من أي مصدر آخر.

2. واقع السياسة اللغوية في وسائل الإعلام العربية

تفاوتت السياسات اللغوية في وسائل الإعلام من بلد عربي إلى آخر تفاوتاً نسبياً، فهناك من الدول العربية من قد حددت معالم سياستها اللغوية منذ عقود، ومنها من تعثر كثيراً من التقنين لسياسة الحفاظ على اللغة الرسمية والوطنية، لكن القاسم المشترك بينها جميعاً هو وجود اضطراب وخلل في تطبيق السياسات لا في التقنين لها.

فمن خصائص الدول المتقدمة احترام التشريعات وتطبيقها، في حين أنّ الدول الأقل تقدماً تمتلك قوانين جيدة، ولكنها لا تحترمها ولا تطبقها. ولهذا فإنّ دستورية اللغة العربية في أقطارنا قليلة الاحترام في التعليم و في الإعلام وفي الإدارة وفي الحياة العامّة.

يبدأ الاهتمام باللغة بالفضاء التعليمي قبل الإعلامي فخلافاً لدستورية اللغة العربية، نجد أن التعليم العالي العلمي والتقني لا يجري باللغة الفصحى، وإنّما بلغة المستعمر القديم (الإنجليزية أو الفرنسية) ما يؤدي إلى قطيعة مفهومية ومعرفية وثقافية مع حصيلة الطلاب من التعليم الابتدائي والثانوي، فيتأثر تحصيلهم الجامعي سلباً، ويصعب عليهم بعد تخرّجهم نشر معرفتهم العلمية والتقنية بين المواطنين الذين لا يعرف أغلبهم اللغة الأجنبية. إضافة إلى ذلك، تسمح الحكومات العربية للمدارس الأجنبية والأهلية باستعمال لغةٍ أجنبيةٍ لغةً للتعليم في المستويين الابتدائي والثانوي.

وخلافاً لدستورية اللغة العربية، نجد أنّ الإعلام الرسمي يسهم في إضعاف اللغة العربية المشتركة التي يتعلّمها التلاميذ في المدرسة، ويتمّ هذا التهميش بطريقة تغليب العاميات، أو تغليب لغة المستعمر القديم (الإنجليزية أو الفرنسية) على اللغة العربية تحت غطاء الثنائية اللغوية، بحيث يؤدي ذلك إلى تقليل فرص تعلّم اللغة الوطنية المشتركة وتعزيزها من ناحية، وإلى التداخل اللغوي السلبي لدى الأطفال من ناحية أخرى. (القاسمي، لغة الطفل العربي دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، 2009، الصفحات 81-98).

ربما يتبين أن هذا التهميش يتمّ بناء على سياسات لغوية وإعلامية غير مضبوطة اتخذتها بعض الهيئات العربية، وهي مناقضة لحقوق الطفل في تمكينه من اللغة الأم. رغم أن وزراء الإعلام العرب قد

اجتمعوا بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 2008/2/12، وأعلنوا "وثيقة مبادئ" لتنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية. تنصّ هذه الوثيقة في مادّتها السابعة على ما يلي:

(الالتزام بتخصيص مساحة باللغة العربية، لا تقلّ عن عشرين في المائة من إجمالي الخريطة البرمجية للقناة الواحدة أو لمجموعة القنوات التابعة لهيئة واحدة)(العربية، 2008، صفحة 10669).

إن المسؤولية على انتشار أخطاء اللغة لا تتحملها جهة دون أخرى، بل هناك عوامل كثيرة منها:

-انتشار دعوات استعمال العامية لأنها تلبي احتياجات العامة.

-انتشار الدعوة إلى ترك الإعراب والاكتفاء بالتسكين.

-استخدام اللغات الأجنبية في تدريس العلوم في الجامعات العربية، بحجة تدريس العلوم باللغة التي

وضعت فيها.

-اعتقاد بعض الدارسين أن مكونات الأسلوب الصحفي هو استخدام الألفاظ البسيطة

والصحيحة والدقة والتجديد بالإضافة إلى الاستغناء عن الكلمات الزائدة والجمل الطويلة.

عدم إعطاء العرب مكان الصدارة للغة العربية في بلدانهم من أهم العوامل التي أدت إلى تداخل

مفردات اللغة الأجنبية في الحياة العامة، ووسائل الإعلام التقليدية والجديدة العربية على وجه الخصوص،

هذا ينطبق على استعمال اللغات الأجنبية، كما ينطبق على استعمال اللهجات الدارجة.

إن كل اللغات التي عرفت قفزة نوعية وراءها علماء ومخططون ورجال سياسة يصنعون القرار، وأكثر

التجارب وراءها دولة وقانون ومسؤولون يسهرون على تطبيق القانون، إضافة إلى السند المجتمعي، وهو

المجتمع المدني الذي كان يسهم بأفكاره العاملة على التغيير؛ وهو مجتمع ينتج الأفكار، مجتمع يهيمه الشأن

العام، ووراء هذا المجتمع أجهزة الدولة التي تعمل على تجسيد ما يبدعه العلماء وما يخططه السياسيون. وإن

بعض التجارب اتّعضت من الهزائم التي لحقتها، وعملت على تجاوز الحن والإصرار على التطور، وبعض

الأمم جرّبت استعمال اللغات الأجنبية ولم تجني من وراءها إلا الأشواك؛ فغيرت الاتجاه إلى اللغة الوطنية

التي هي العمود الصحيح الذي لا يتزحزح. والعبرة التي يمكن استخلاصها هي ضرورة الاهتمام بلغتنا

العربية، إضافة إلى لزوم التغيير الجذري في طريقة النظر إلى التطور اللغوي، والتفكير لهذا التطور وضرورة إعادة تقديم اللغة العربية لمتعلميها وفقاً لتصورات جديدة لتقريب اللغة إلى عقول متعلميها وإلى قلوبهم. وفي هذا الوقت نحتاج إلى حوار ساخن وعلمي حول القضايا اللغوية خارج اللغة الوطنية، تكون أطرافه من المهتمين بقضايا التراث، وعلوم الدين ومن النحاة، ورجال الاختصاص ورجال الصحافة والمجتمع المدني. كما أننا الآن بحاجة إلى جهد منظم في المنهجية والإعداد والتنفيذ؛ حيث ينظر إلى العربية في جانبها التعليمي، حيث تنقل العربية من صراع وجود إلى صراع تطور.

3. آليات السياسة اللغوية في وسائل الإعلام:

يُعدّ الإعلام في طليعة وسائل نشر اللغة وترويجها. فكّما ازداد سماع الطفل اللغة الفصحى أمام وسائل الإعلام ازداد اكتسابه لها وتحسّن أدائه بها. وعندما نتحدث عن السياسة اللغوية التي تتبعها الأقطار العربية نجد أن بعض عناصرها واضحة مسطرة في دساتيرها. فجميع دساتير الدول العربية تقريباً تنصّ على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد.

تعاني السياسة اللغوية الإعلامية في المنطقة العربية مشكلات جمة متعلقة بتطبيق المراسيم والقوانين واللوائح الملزمة لتعميم اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام، ناهيك عن طغيان استعمال اللهجات المحلية الخاصة بكل قطر ومجال جغرافي.

إنّ المشهد اللغوي في وسائل الإعلام في البلدان العربية يهيمّش اللغة العربية الفصحى المشتركة، وذلك باستعمال اللهجات العامية أو لغّي المستعمر القديم، الإنجليزية أو الفرنسية؛ وإنّ الإعلام العربي الرسمي لا يلتزم باللغة الرسمية التي تنصّ عليها دساتير الدول العربية، ولا يقوم بوظيفته المفترضة في تعزيز اللغة الفصحى التي ينبغي أن يتعلّمها أطفالنا في المدارس، ولا يقدّم ثقافة تشجّع على غرس قيم الأُمّة ومثُلها العليا، والشفافية، وروح المسؤولية، والفكر الحرّ، والمعرفة الحديثة، والانفتاح وقبول الرأي الآخر؛ ولا يسهم في نشر الثقافة العلمية والتقنية والاقتصادية (القادري، 2008، صفحة 19).

تنبني السياسة اللغوية الإعلامية على خطوات إجرائية ضرورية تبدأ بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة واستعمالها (الزبون، 2009، صفحة 85)، فلا بد من اعتماد استراتيجية تقوم على نقاط سبع:

تحديد الأهداف: بحيث تحدد الأهداف من سياسة تعميم استعمال اللغة في وسائل الإعلام بدقة ووضوح، وعلى أساسها تبني الخطة.

ترتيب الأولويات: بمعنى اختيار القطاعات والعمليات التي تُعطى أولوية على غيرها في الخطة، وهو عنصر أساس وحيوي في استراتيجية السياسة اللغوية، وتتحكم فيه بالدرجة الأولى الإمكانيات المادية.

التنبؤ بالاحتمالات: وفيها يتم استشراف الظروف المعطيات المستقبلية المختلفة التي ستنجز فيها الخطة، واحتمالات التغيير في الظروف أو الشروط أو الإمكانيات.

الشمول: أي تقدير الجوانب المختلفة، من حساب الإمكانيات المادية والبشرية والظروف الاجتماعية.

الواقعية: أي أن تكون تقديرات الخطة وحساباتها مراعية لظروف الواقع ومتماشية مع الظروف الفعلية والعملية.

المرونة: بمعنى وجود قدر يسمح بالحركة، ومواجهة التغييرات غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث للخطة.

المتابعة والتقييم: بمعنى ملاحظة الخطة في واقع تطبيقها، والتغلب على ما يواجهها من مشاكل، والاستفادة من الخبرة الماضية في عمل الخطة (مرسي، 1984، الصفحات 253-254-255).

تبدأ السياسة اللغوية بتعيين المشكل اللغوي، وتحديد المحيطات المجتمعية التي تتطلب نشاطا تخطيطيا، وتدبرا للثروات اللغوية، فالوظيفة الأولى والأساس للسياسة: حل المشكلات اللغوية في وسائل الإعلام، وإيجاد معالجة ملائمة تكون الأفضل والأحسن مقارنة بغيرها.

ومن الاستراتيجيات أيضا البرمجة المسبقة، بمعنى أن المشاريع ينبغي أن تحدد بتفصيل مقدم حتى لا تعرف الخطط الشك أو المجازفة، ويكون ذلك بإمكان إعادة صياغة الأوضاع الجديد بحسب ما تكشف عنه الاحتياجات، ومراقبة ما تم إنجازه، ومحاولة تقييم فعاليته وتأثيره. ويعد التنفيذ خطوة ثالثة في السياسة اللغوية، وبعده يأتي التقييم، ومعرفة سير الخطة إن كانت قد اشتغلت في الواقع أم لا.

وإن من أهم المكونات الأساسية للسياسة اللغوية في مجال الإعلام هي تحديد اللغة المراد التخطيط لها، ثم وضع سياسة لغوية واضحة ومحددة وشاملة، وشمولية السياسة اللغوية هي أن تضع في اعتباراتها كل المتغيرات الاجتماعية، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تنفيذ السياسة، ثم التقييم المستمر لهذه السياسة، على أن تبقى في هدفها الذي وُضعت من أجله، وهو "حماية اللغة من المفردات الواردة" أو إصلاحها، أو إنعاشها أو تحديثها، ودعم عُرى التواصل بين الأمم التي يجمعها لسان واحد.

4. خطوات هامة ضمن السياسة اللغوية الإعلامية:

1.4 تجسيد فكرة اللغة الجامعة La langue unifiée: إذ يكثر في كثير من وسائل الإعلام العربية استعمال اللهجات المحلية المرتبطة بكل قُطر على حدة، هذه اللهجات تسهم في إضعاف استعمال العربية الفصحى التي تحمل زخما حضاريا بالغ الأهمية، من شأنه أن يجمع الناطقين بها على روح واحدة ونمط تفكير واحد، وشعور بالانتماء موحد، ولا أدلّ على ذلك ما ذكرناه من شأن التجربة الألمانية 1971 بتوحيد اللهجات الألمانية الثلاث في لغة جامعة، وتم تعميم ذلك في وسائل الإعلام آنذاك؛ حيث عرفت اللغة الألمانية ما تعرفه اللغة العربية الآن؛ فهناك العديد من اللهجات التي تعود إلى مختلف القبائل الألمانية القديمة وكل لهجة لا تفهم من ناطقي اللهجات الأخرى، لغة ألمانية فصيحة (عالية) ولغة ألمانية (سفلى)، ولقد كانت ازدواجية الألمانية خلال القرن التاسع عشر 19، ومع كل ذلك فقد عملت المدارس الألمانية على تجسيد اللغة الفصيحة التي سبق للأخوين "قريم": جاكوب قريم 1785-1863م، وفيلهلم قريم 1786-1859م هذان الأخوان نموذجان في العمل على إثارة الشعور القومي بهوية الأمة (القاسمي، العراق في القلب، 2010، صفحة 247). لقد سعى الأخوان بكل ما وسعهما البحث لتوحيد الولايات الألمانية المختلفة في أمة واحدة عن طريق لغة جامعة مشتركة، فبحنا في فقه اللغة والتراث الشعبي والتاريخ، وانكبنا على دراسة اللغة المشتركة، وما طرأ عليها من تحول وتطور وأنجزا قانونا سموه "قانون قريم" وأنتجا بهذه اللغة الجامعة المعاجم والقصص ومختلف أجناس الأدب، وأصبحت لغة التعليم والإعلام، وتراجعت اللغة السفلى (www.wikipedia.org, 2010).

ومن خلال ذلك أنجز معجم "قريم" للغة الألمانية من خلال تنقلاتهما عبر ألمانية غير موحدة، حيث جابا الأخوان ألمانيا ذات الولايات التسعة والثلاثين 39 وجمعا الحكايات الشعبية من مختلف اللهجات الألمانية المتباينة، وأعادوا صياغة تلك الحكايات بلغة ألمانية فصيحة مشتركة، وأضفيا عليها صورا فنية، ونشرا الحكايات الشعبية المتواترة. وقد عملا على نشر الوعي اللغوي بأهمية اللغة الألمانية الموحدة

والجامعة من خلال لغة مشتركة وفصيحة، فالوحدة اللغوية هي التي سهلت الوحدة الوطنية للألمانيين (الوحدة الألمانية قامت على أساس وحدة اللغة وكذلك الوحدة الإيطالية) (السيد، 2010، صفحة 31). ومن بين التجارب الناجحة في هذا المجال التجربة المصرية، حيث ازدهرت تجربة مصر، وظهرت مجلة "اليعسوب" سنة 1892م؛ وهي مجلة طبية، كما صدرت مجلة عملية أخرى موسومة بـ "المهندس" بالعربية وهي مجلة متخصصة، وبدأت التجربة المصرية تلفت الأنظار، حيث درس اليابانيون هذه التجربة وأفادوا منها في نخصتهم، وهناك دول أخرى قامت بالتجربة ذاتها ونجحت في النهوض، لكن الدول العربية لم يوفق إلى حد الساعة في النجاح البين، لأن النجاح مرتبط بشروط أهمها:

- وجود إرادة سياسية تحترم الثوابت والمبادئ الوطنية وتعمل على تحقيقها.
- الاستثمار في التنمية البشرية، وربط ذلك باللغة الجامعة والتنمية والاقتصادية.
- الاتكال على الإطارات والنخب الوطنية.
- توفر الإدارة والإرادة النموذجية.
- امتلاك استراتيجية ونظرة مستقبلية.
- التدرج في التطبيق.
- قبول النقد والتراجع عن الخطأ.
- استمرار التقويم للتحسين.

2.4 إعطاء الأولوية للغة الفصحى في الخطاب الإعلامي السياحي: وذلك بالترويج للمؤسسات الإشهارية السياحية من منتجعات وفنادق وفضاءات سياحية وثقافية وغيرها، باللغة العربية الفصحى للمشاهد والمستمع العربي.

3.4 تفعيل تقنين استعمال اللغة العربية الفصحى في التعليق الرياضي: إذ تكتسي المباريات الرياضية خاصة مباريات كرة القدم في أوساط الشباب العربي أهمية بالغة في قلوب الجماهير وعقولهم ووجدانهم، ويكفينا مثالا على قيمة السياسة اللغوية بالنسبة إلى التعليق الرياضي في الإعلام ما قامت به فرنسا سنة 2004 في كأس إفريقيا لكرة القدم؛ حيث قامت الهيئات الإعلامية الفرنسية المختصة بشراء حق البث للمباريات وبيعها للتلفزيونات العربية خصوصا التلفزيون الجزائري، بثمن أزهدهم من ثمن أصحاب حقوق البث السابقين، شريطة أن تُبث المباراة (مباراة الجزائر/المغرب في الربع النهائي) بتعليق رياضي ناطق باللغة

الفرنسية؛ وهذا اقتناص للفرصة السانحة للترويج للغة الفرنسية في أوساط المشاهدين، لأن نسبة المشاهدة في شمال أفريقيا وفي الدول العربية تكون عالية جدا مع مباراة مصيرية كهذه عربيا ومغاربيا.

4.4 تجنّب التسامح اللغوي غير المدروس: يتفرع مفهوم التسامح اللغوي إلى ثلاثة أقسام، وهي (صالح، 2020، صفحة 09):

أ- قسم يتعلق بالخصوصيات اللغوية لكل لغة، ولا يعني به الذوبان اللغوي/ اقتراض المخل للغة الأصل، ولا إلغاء القواعد النحوية، ولا استعمال اللهجات، ولا المبالغة في استعمال الألفاظ الأجنبية.

ب- قسم يتعلق بتيسير تدرج القواعد، وتحسين طرائق التدريس، والتمثيل باللغات الأجنبية ومنطق اللغات، سعيا إلى تحقيق النمذجة الشبكية التي تجمع اللغات الطبيعية، ويدخل في هذا القسم: الخصوصيات في ذات اللغة من مثل: اللغة الوظيفية/ لغات الاختصاص/ اللغة للفطرين/ اللغة لغير الفطرين.

ت- قسم يتعلق بالتعدد اللغوي في بلد من البلاد، وبخاصة تلك البلاد التي عرفت الاستعمار الذي ترك لغته، وترك إرثا ثقافيا يصعب تجوزه إلا عبر الأجيال والأجيال. وفي هذا القسم يعني التسامح اللغوي عدم رفض التحدث مع الآخرين باللغة التي يفهمونها، حتى لو لم تكن لغتك، وقبول التعايش اللغوي في إطار قانون الأثر اللغوي الذي تحدّثه اللغة الأقوى في اللغة الأضعف..

يعتبر التسامح اللغوي مزلقا كبيرا إن وقعت فيه لغة ما واستشرى فيها هذا الداء فقدت بنيتها الصحيحة، وهويتها الأصلية، فإذا تسامح أهل العربية في دخول مصطلحات أجنبية إلى جمى لغتهم من باب التسامح والتبادل غير المدروس بين اللغات ضاعت العربية، وضاعت معها هويتنا ووحدتنا، وفقدنا صلتنا بترائنا. غير أن هناك تسامحا يمكن قبوله، وهو أن تسمح اللغة العربية بدخول كلمات أجنبية يصعب ترجمتها وإيجاد المرادف العربي لها، وهذا ما قد حدث في تاريخ العربية، فقد أدخل العرب مفردات عدة من لغات غيرهم على الرغم من اعتزازهم بلغتهم وغيرتهم عليها؛ وذلك لأن هذه المفردات كانت شائعة في الاستعمال، بل ضرورية في الاستعمال اليومي، مثل كلمة "قلم" المأخوذة من اللاتينية **Calamus**، و"الخان" و"الخوان" و"الإبريق" و"المسك" و"البريد"، وهي كلمات مأخوذة من أصلها الفارسي، وغيرها الكثير، وثّقها العرب في كتبهم، ونسبوا إلى الأمم التي أخذوها منها.

إن هذا التسامح سمح بتغذية اللغة وتطعيمها، وجعلها كيانا حيويا لا جامدا متحجرا، لكن هذا التسامح يختلف اختلافا كبيرا عن التقليد الأعمى والاقتراض المتهور من المفردات الأجنبية في وسائل

الإعلام العربية، والاستغناء عن المفردة العربية الفصيحة، فإذا كانت اللغة العربية تملك المرادف المناسب الصحيح والفصيح، فعلينا استعماله والمحافظة عليه، ولا يكون الاقتراض إلا في المصطلحات الجديدة التي لا نملك لها نظيراً في لغتنا، أو يصعب ترجمته وتعريبه.

تعاني اللغة العربية إهمالاً واضحاً في معظم وسائل الإعلام العربية المسموعة والمرئية، وخاصة المقروءة، وليس أدلّ على ذلك من شروط الالتحاق بالعمل الإعلامي ومعاييرها، فإتقان اللغة العربية ليس واحداً من المؤهلات المطلوبة للمتقدم للعمل بالمؤسسات الإعلامية، على اعتبار أنه يتحدث العربية، وأنها لغته الأساسية، فلا داعٍ لإجادته لها، بل يشترط أن يكون مجيداً للإنجليزية والفرنسية (علي، 2009، الصفحات 4-5)، كل هذا يؤكد أن الإعلام العربي رغم أنه قد مضى على ظهوره وقت طويل، إلا أنه لا يزال في مرحلة التجريب لغويًا، والدليل على ذلك دخول آلاف الألفاظ والتراكيب التي لا نعرف لها واضعاً ولا صانعاً إلى لغة الصحافة، وأصبحت من صميم اللغة العربية وثروتها الواسعة، وحقبة الأمر أنها من عمل رجال الصحافة وابتكارهم، وهذا ما أدّى إلى حدوث فجوة بين فصحي الصحافة وفصحي التراث.

فالمُتصفح للصحف المكتوبة -على سبيل المثال- يجد أنها لا تخلو من الأخطاء النحوية واللغوية وذلك بسبب احتكاك اللغات وضعف الملكة، والأكثر من ذلك أن كثيراً من الألفاظ والتراكيب الخاطئة أخذت طريقها إلى العربية، كما لا ننسى القوالب التعبيرية ذات الأصل الأجنبي التي كثر استعمالها، ومثال ذلك: -عبارة (نفس الشيء) يكثر استعمالها من وسائل الإعلام خصوصاً في المنطقة المغاربية، وهي مأخوذة كقالب جاهز من قولهم *La même chose* من اللغة الفرنسية، إذ يتقدم المؤكّد على المؤكّد في لغتهم، خلافاً للعربية التي يتقدم فيها المؤكّد على المؤكّد، فنقول: (الشيء نفسه) وهو الصواب، وشبيه ذلك قولهم (عدة أشياء) والصواب (أشياء عدة).. وغيرها كثير، وقد استُسيغ ذلك تحت مسمى "لغة الصحافة".

يظهر استخدام الصحافة العربية للألفاظ والعبارات العامية من غير تنبيه عليها، وضعف اهتمام وسائل الإعلام بتصحيح مادتها الإعلامية، وإن استخدمت بعض المصححين لهذه المهمة، فشاع الخطأ اللغوي ورسخته مدعومة في ذلك بمقولة عجيبة تقول: (خطأ شائع أفضل من صحيح مهجور)، وهذا ما رسّخ الأخطاء وجعلها تتكرر حتى ظن المتابع غير المتخصص أنها من أصل اللغة. لقد تبين مما ذُكر أن الصحافة لم تتمكن من تصحيح الخطأ، بل رسّخته، وأصبحت إحدى العوامل المشجعة على الخطأ اللغوي وانتشاره.

وعليه تكون الصحافة وفي مقدمتها الصحف اليومية قد خالفت غايتها ودورها القائل بنشر اللغة العربية بتراثها وألفاظها ودلالاتها المعروفة، وواكبت مقتضيات العصر، وأعطت الأولوية للأخبار والأحداث على حساب اللغة.

خاتمة:

ختاماً يخلص المقال إلى نتائج وتوصيات ربما تكون هامة ومفيدة للباحثين في حقل اللسانيات الاجتماعية والإعلام الجماهيري، يمكن إيرادها فيما يلي:

- سن المزيد من القوانين الملزمة باستعمال اللغة العربية الفصحى في الفضاء الإعلامي.
- تجسيد فكرة اللغة الجامعة في وسائل الإعلام العربية المسموعة والمنطوقة.
- إعطاء الأولوية للغة العربية الفصحى في الإنتاج الإعلامي المرتبط بالمؤسسات السياحية والدبلوماسية والتعاون المشترك في شتى الميادين.
- التركيز على تعميم استعمال الفصحى في الومضات الإشهارية ذات الاهتمام الواسع، والتي تمس الفرد بصفة مباشرة، مثل:

أ- ومضات الأطفال ومستلزماتهم.

- ب- الإعلانات المرتبطة بفئة الطلبة والباحثين الشباب؛ لأن فئة الشباب هي الفئة الأكثر قابلية لتلقي الظاهرة اللغوية والتفاعل معها بإيجابية، كونها تمثل معطى جديدا في ذهن البشري.
- التركيز على تحرير المقابلات الإعلامية والصحفية باللغة العربية الفصحى حصرياً.

- ضرورة المتابعة الرسمية لتطبيق القوانين المتعلقة بإلزامية تعميم استعمال اللغة العربية الفصحى في وسائل

الإعلام المختلفة.

قائمة المراجع:

1. القاسمي وع ..العراق في القلب (Vol. 1)بيروت، لبنان(2010) الدار العربية للموسوعات.
2. بلعيد صالح. التسامح اللغوي ودوره في ترسيخ ثقافة العيش معا بسلام. التسامح اللغوي في الجزائر ودوره في ترسيخ ثقافة العيش معا بسلام (2020)..
3. جامعة الدول العربية. جريدة الشرق الأوسط. جامعة الدول العربية. القاهرة (2008)،جامعة الدول العربية.
4. خالد الحجاج علي. واقع اللغة العربية في وسائل -السودان أ نموذجاً- الخراطوم، السودان(2009)، جامعة النيلين.
5. علي القاسمي. التعريب والتنمية البشرية. الجزائر(2009)، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.
6. علي القاسمي. لغة الطفل العربي دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي،(2009)، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
7. فواز عبد الحق الزبون، دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية. اللغة العربية في المؤسسات الأردنية واقعها وسبل النهوض بها. ط1(2009)، عمان: منشورات مجمع اللغة العربية الأردني.
8. مُجَدّ فهمي حجازي.. السياسة اللغوية في التعليم. الحياة الفكرية، (2009).
9. مُجَدّ منير مرسي.. الإدارة التعليمية وتطبيقاتها (المجلد /). القاهرة، مصر: (1984)، عالم الكتب.
10. محمود السيد. (2010). اللغة والهوية. تعريب التعليم والتنمية البشرية. الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية.
11. محمود فهمي حجازي. (/ /). (2009). السياسة اللغوية في التعليم. مجلة الحياة الفكرية، العدد 2 .
12. نھوند القادري. (2008). قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

مراجع أجنبية:

13. Calvet, L.-J. (1999). La guerre des langues: et les politiques linguistiques. paris, France: Hachette littératures.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
14. www.wikipedia.org. (2010). wilid German-language . Berlin: Almagne.

